

مواجهة أزمة السكن في شمال المغرب خلال فترة الاستعمار الإسباني مشروعات الدور الرخيصة نموذجاً

د. فريد المساوي

دكتوراه في التاريخ المعاصر
جامعة عبد الملك السعدي
تطوان – المملكة المغربية



ملخص

بعد الاحتلال الإسباني لمنطقة شمال المغرب، وهجرة شرائح عديدة من الإسبان إليها، وما ترتب عن ذلك من تحولات اقتصادية واجتماعية في المنطقة، كظهور مجموعة من المدن الجديدة وتوسع المجال الحضري، وتفشي ظاهرة الهجرة القروية إلى المدن بسبب الحرب واحتلال المستوطنين للأراضي، إضافة إلى التأثير بالأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم، خاصة أثناء الحرب الأهلية الإسبانية والحرب العالمية الثانية، في هذه الظروف الدقيقة عرفت مدن المنطقة الكثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من فقر وبطالة وارتفاع الأسعار. وعرفت المنطقة على وجه الخصوص أزمة السكن تمثلت في عجز فئات كثيرة من السكان الفقراء بالمدن على الحصول على سكن لائق، وتكونت أحياء من الأكواخ الصفيحية على هوامش تلك المدن. وأمام استفحال هذه المعضلة عملت الحكومة على التخفيف منها عن طريق تجربة السكن الاقتصادي ومشروعات الدور الرخيصة، وهي مشروعات كانت ترمي من خلالها إلى تجهيز إقامات سكنية بأثمنة منخفضة لتمكن فئات اجتماعية أوسع من الحصول على السكن. ولكن ذلك استهدف فئات اجتماعية محددة كالمجندين العاملين والمتقاعدین أو المعطوبين، إضافة إلى بعض موظفي الدولة والإدارات العمومية. ويقدر ما كانت هذه المبادرة بالغة الأهمية إلا أنها لم تشكل حلاً نهائياً لمشكلة السكن بالمنطقة.

كلمات مفتاحية:

إسبانيا؛ شمال المغرب؛ أزمة؛ السكن؛ الدور الرخيصة

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣
تاريخ قبول النشر: ١٢ نوفمبر ٢٠٢٣



10.21608/KAN.2023.346735

معرف الوثيقة الرقمي:

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

فريد المساوي، "مواجهة أزمة السكن في شمال المغرب خلال فترة الاستعمار الإسباني: مشروعات الدور الرخيصة نموذجاً". - دورية كان التاريخية. - السنة السادسة عشر - العدد الثاني والستون؛ ديسمبر ٢٠٢٣. ص ١٦٠ - ١٧٠.



Twitter: <http://twitter.com/kanhistorique>
Facebook Page: <https://www.facebook.com/historicalkan>
Facebook Group: <https://www.facebook.com/groups/kanhistorique>

Corresponding author: faride87@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: <https://kan.journals.ekb.eg>

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نشر هذا المقال في دورية كان التاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقَدِّمَةٌ

تقتصر في الغالب على الحجر والطوب والخشب. غير أنه لا بد من التمييز بين نمطي السكن القروي والحضري.

ففي المدن مثل تطوان وشفشاون كانت المنازل مجتمعة ومكتظة وملتصقة بعضها إلى بعض، وإذا كانت تبدو من الخارج بسيطة ومتشابهة، إلا أنها من الداخل كانت تتباين حسب المستوى المعيشي والمكانة الاقتصادية والاجتماعية لصاحب المسكن، فكثيراً ما كانت منازل الأثرياء أو حتى بعض متوسطي الحال تتوفر على الكثير من مظاهر البذخ ووسائل الراحة والرفاهية من زخارف وزليج وفسيفساء وأثاث فاخر. يقول الأستاذ محمد وهبي في هذا الصدد متحدثاً عن تطوان: "الديار إذن ظاهرها المساواة، ولكن إذا تجاوزت الباب الكبير ومشيت في الدهاليز ثم انحنيت يميناً أو شمالاً تكشف لك الغنى واليسار، فهناك الصحن الفسيح الذي تتوسطه النافورة الجميلة وتحيط بها الورود والرياحين ذات الظلال الوارفة، والقاعات واسعة ومكسوة أسفل حيطانها بالزليج والفسيفساء المختلف الزخارف والألوان، وتعلوها الستور الحريرية ذات الألوان المتألقة، وبدائر الحيطان الأرائك وعليها (المطاريب)⁽¹⁾ والزرابي قد كست الأرض واثلفت ألوانها، وكل ذلك ينطق بالذوق السليم"⁽²⁾.

بينما كانت منازل الفقراء في تلك المدن لا تختلف كثيراً في البساطة عن خصائص السكن القروي، بل كانت مظاهر الفقر في بعض أحياء المدن أكثر من البوادي والقرى بكثير، ومما يدل على ذلك ما جاء في أحد بيانات الجمعية الخيرية الإسلامية بتطوان سنة 1936م، أنها حين كانت تبحث عن الفقراء والمحتاجين والمرضى لتقدم لهم يد المساعدة، «اكتشفت ما يبكي ويحزن من عاجزات وعاجزين لا يملكون من قطمير ولا يجدون فتيلاً، تكنهم بيوت أحسن منها ظلمات القبور ذات روائح كريهة وأزبال متراكمة». أناس لا يملكون من الفرش إلا أسمال بالية أو كنبات مصنوعة من التبن متسخة ومبللة بفضلاتهم⁽³⁾.

كانت المدن تتكون من الأسواق والمحلات التجارية في الأزقة الرئيسية التي تتصل بأبواب ومدخل المدينة، وكانت هذه الأحياء التجارية والحرفية مقسمة حسب

كانت للتحويلات الديموغرافية المترتبة عن التدخل الاستعماري الإسباني بشمال المغرب، وما تبع ذلك من هجرات الإسبان من مختلف الفئات المدنية والعسكرية إلى المنطقة، انعكاسات مست عدة جوانب ومستويات، وترتبت عن ذلك اختلالات في نمط عيش السكان الذين دفعوا ثمن تلك التحويلات بالتعرض لأزمات اقتصادية ومجاعات عرفتها المنطقة. وكان من بين المشاكل التي برزت في المجتمع تفاقم أزمة السكن بسبب الاكتظاظ السكاني في المدن المتنامية، إضافة إلى تشي الفقر والبطالة وقلة فرص الشغل، وهجرة السكان من القرى إلى المدن إثر احتلال أجود الأراضي من طرف المعمرين الإسبان، فضلاً عن توالي سنوات القحط والجفاف، فتكونت في هوامش المدن أحياء عشوائية من أكواخ بسيطة أقامها المهاجرون القرويون والعمال الإسبان الفقراء، وظهر جلياً أن الكثير من المنتمين إلى الطبقات الاجتماعية الفقيرة لا تملك القدرة على امتلاك سكن لائق. إثر تفاقم هذه الأزمة كانت إدارة الحماية الإسبانية ملزمة بالبحث عن حلول من شأنها أن تحد منها، فاهتدت إلى تشريع مجموعة من السياسات تتعلق بتسهيل عملية إسكان الطبقات الفقيرة في المدن وبعض القرى، وذلك بدعم وتشجيع مشروعات إنشاء منازل بتكلفت منخفضة على غرار ما كان عليه الأمر في إسبانيا، وذلك لتسهيل عملية الإسكان على مجموعة من الفئات الاجتماعية.

فما هو السياق الذي ظهرت فيه مشروعات الدور الرخيصة في منطقة الحماية الإسبانية؟ وما هي الفئات التي استفادت من هذه المشروعات؟ وهل استجاب ذلك لكل الحاجيات الاجتماعية وحل معضلة السكن حلاً نهائياً؟ سنحاول في هذه القراءة المتواضعة الإجابة عن هذه الإشكاليات بقدر المعطيات التي توفرها المصادر المتوفرة في هذا المجال.

أولاً: وضعية السكن بشمال المغرب قبل الحماية

كان العمران بمنطقة شمال المغرب قبل التدخل الاستعماري الإسباني عموماً يتميز بالبساطة والتشابه من حيث البنية والمواد المستعملة في البناء، والتي كانت

أما في البوادي فقد كانت المنازل المبنية بالحجر والطوب والمسقفة بأغصان الشجر والقصب أو بعض الأنواع الأخرى من النباتات، هي السمة الرئيسية المميزة والمشاركة بين أغلب بوادي المنطقة، مع التباين في بعض الخصائص في أشكال البناءات التي كانت تفرضها طبيعة كل منطقة على حدة، خاصة المناطق التي تعرف تساقطات ثلجية في فصل الشتاء، فهذه المناطق غالباً ما كان أهلها يستعملون السقوف المائلة بدل المستوية واستعمال القرمود لاتقاء تراكم الثلوج فوق أسطح المنازل مما قد يؤدي إلى انهيارها. فيما يتعلق بهذه المسألة لاحظ الأستاذ محمد وهبي هذا الاختلاف بين مدينتي تطوان وشفشاون أيضاً، فهذه الأخيرة توجد في نطاق كثير التساقطات وأحياناً تغمر المدينة الثلوج أيضاً، حيث يقول: "ديار شفشاون تختلف عن ديار تطوان، فالسقوف في شفشاون مائلة منحدره من الجانبين، أي على شكل (جمالون) كما في الاصطلاح المعماري، وهي مغطاة بالقرميد البني كي تنزلق مياه الأمطار وما أكثرها في هذا الإقليم، بل الثلوج تتساقط على هذه السقوف (الجمالونية) فتبدو الدار كقطعة من القطن، كما تتساقط الثلوج في الشوارع وتتعلق بأغصان الأشجار فتختلط الخضرة بالبياض"^(٦).

في المنطقة الشرقية أو (الريف) تبنى المنازل بسقف مسطح ومستو، وتكون عبارة عن مجموعة من البيوت مبنية بشكل مربع يتوسطها فناء داخلي غير مسقف في الغالب، بل يكون أعلاه مفتوحاً إلى السماء بقصد التهوية وتسرب أشعة الشمس. وغالباً ما تضاف بيوتاً أخرى خارج المنزل قد تكون أقل إتقاناً وتستعمل لإيواء الماشية والدواجن. وإذا كانت المنازل في المناطق الغربية الجبلية مجتمعة في قرى متزاحمة فيما يشبه مدناً صغيرة، فإنها في الريف غالباً ما تبنى متباعدة بمسافات عن بعضها البعض ومحاطة بالكثير من التين الشوكي حتى تكاد لا ترى أحياناً^(٧)، يقول الرحالة أمين الريحاني في هذا الصدد: "البيوت في جبال الريف هي مثل البيوت اللبنانية القديمة مبنية بالحجارة، مربعة منبسطة السطوح. إلا أنها مسيجة بالصبير، وبين البيت والآخر فسحات مديدة يكثر فيها اللوز والتين والزيتون"^(٨).

الحرف ونوع النشاط التجاري، وكل مكان يستمد اسمه من الفئة التي تتواجد به وتزاوّل نشاطها فيه، فنجد: الطرفيين والنيارين والحدادين والدباغين والخرازين وغير ذلك، وراء هذه الأسواق توجد الأحياء السكنية التي تؤدي إليها الدروب الضيقة المتفرعة من الشوارع والأزقة الرئيسية، وفي كل مدينة مغربية تقريباً نجد حياً خاصاً باليهود يدعى (الملاح). وكانت المدن القديمة محاطة بأسوار عالية تلعب دوراً دفاعياً وتحمي المدن من الهجمات الخارجية، وكانت للمدينة أبواب كبرى في السور الخارجي يمكن إغلاقها متى دعت الضرورة إلى ذلك.

خلال الفترة الاستعمارية بنيت أحياء إسبانية حديثة خارج المدينة المغربية على طراز جميل وأشكال هندسية متناسقة، كانت تضم بنايات إدارية ومؤسسات مختلفة بالإضافة إلى العمارات والدور السكنية العصرية. ولكن وراء هذه الأحياء تكونت أحياء أخرى عشوائية تتكون من أكواخ من القصدير أو القصب، كان يسكنها الفقراء من العمال المهاجرين الإسبان، فقد كانت نسبة كبيرة من المستوطنين الإسبان بشمال المغرب من العمال الفقراء والشباب العاطل وبعض بسطاء فلاحي الأندلس وبعض الفجر. كتب محرر جريدة الوحدة المغربية أنه وراء معهد "مولاي المهدي" الذي كان في طرف المدينة يطل على المساحات الخضراء، "أمامه تلقى مدينة ليست من الحي الجديد ولا من القديم، مدينة مكونة من بيوت من القصدير المتآكل تسكنها الطبقات العاملة من إخواننا الإسبانين، ومن أول نظرة تلقيها على هذه المدينة الواقعة في رأس الشارع الرئيسي تشعر باشمئزاز في نفسك وتحس بتغير في مخيلتك، ذلك أنك تتنقل فجأة من مناظر الدور التي تعد من أحدث ما بنته يد المهرة إلى "برازيك"^(٩) تمثل عصراً ضرب الرقم القياسي في القدم". ودعت الجريدة إلى تثقيفهم إلى مكان أبعد بمساعدة مصالح البلدية حفاظاً على جمالية المدينة ورونقها، مضيفاً أن "المسألة يلزم أن تؤلف لها لجنة خاصة لتحل المشكلة مع سكان ذلك الحي، حلاً يجعلهم لا يشعرون باضطهاد، بل يفهمون أن المصلحة العامة اقتضت ذلك"^(١٠).

التنافس على مناصب الشغل في المصانع وفي البناء والأشغال العمومية وحتى في التجارة والحرف التي كانت تبدو مزدهرة في المدن وأسواقها مع هذا التكاثر السكاني، وكذلك الرغبة في الاستفادة من المرافق التي كانت قليلة أو منعدمة في البوادي كالمستشفيات والطرق المعبدة والمدارس معاهد تعليم الأطفال. ولكن يبقى السبب الأكبر للهجرة من الريف إلى تطوان وإلى مناطق جباله واللكوس هو توالي سنوات القحط والجفاف التي كانت تتسبب في مجاعات وأزمات خانقة. ففي فترة الاستعمار الإسباني حدثت بالريف على الأقل ثلاث مجاعات كبرى سنوات ١٩٣٦م، ١٩٤١م، و١٩٤٥م^(١٠)، وإثر هذه المجاعات هاجرت أعداد كبيرة من السكان^(١١)، وهذا ما أدى إلى ظهور أحياء للسكن غير اللائق في هوامش المدن، فحسب تصريح المهندس المعماري ألفونسو دي سييرا أوشوا Alfonso De Sierra Ochoa في محاضرة له سنة ١٩٦٢: كان العجز الأولي في ١٩٣٠ يقارب ٣٠٠٠ مسكن. يضاف إليها زيادة سكانية قدرها ٧٠٠٠٠ نسمة في ثلاثين سنة، مما أدى إلى عجز سنوي قدره ٥٨٤ مسكن، قابله بناء ٥٠٠ مسكن في السنة، وهذا خفض العجز إلى ٨٤ مسكن في السنة، يضاف إلى ٣٠٠٠ الأولى. وإلى حدود سنة ١٩٤٣ كان العجز حوالي ٤٠٠٠ مسكن، مقتربا من الناحية النظرية في سنة 1960 إلى حوالي ٦٠٠٠^(١٢).

إن الخصائص المهول في السكن كان من شأنه أن يدفع ببعض ذوي المسؤولين إلى التفكير في الحلول التوفيقية والممكنة للظاهرة أو الحد منها على الأقل. وكان الحل المناسب هو تعميم تطبيق قانون الدور الرخيصة الذي كان معمولا به في إسبانيا ليشمل المنطقة الخليفية كذلك، وبناء ما أمكن من مساكن بأثمان معقولة لمختلف الفئات المعوزة.

ثالثاً: ظهور قانون (الدور الرخيصة) في إسبانيا

ظهرت مسألة الدور الرخيصة في إسبانيا بشكل أكثر إلحاحاً أمام الحاجة المتزايدة إلى حل مشكل نقص السكن فيما يتعلق بالفئات الاجتماعية الضعيفة، وكذلك لمواجهة مشاكل السكن غير اللائق والغير منظم في هوامش المدن، وذلك على الأقل مند بداية القرن

بالنسبة لمنطقة الريف وبوادي المنطقة بشكل عام، فمسألة توفير السكن لم تكن مشكلة صعبة الحل إلا بالنسبة لأولئك الذين هاجروا قراهم إلى المدن، أما في البداية، فإن سكنهم البسيط كان متاحاً ومتوفراً للجميع. ذلك أن المكونات المستعملة في البناء بسيطة وموجودة بكثرة في المنطقة، وكذلك عملية البناء كان يقوم بها الجميع، بالنسبة للذين لا يتوفرون على الإمكانيات، فكان يتم اللجوء إلى التضامن والتعاون بين السكان، حتى تتوفر كل أسرة على مسكن من المساكن الريفية المعروفة. ولكن مع التدخل الاستعماري الإسباني سيحدث اختلال في الكثير من المعادلات، حيث برزت تغيرات عميقة في المجتمع تمخضت عنها أزمات على مستويات مختلفة من بينها أزمة السكن.

ثانياً: أزمة السكن بالمنطقة الخليفية

ظهرت إشكالية الحاجة إلى السكن بالنسبة للفئات الضعيفة بمدن شمال المغرب على إثر مجموعة من المتغيرات في مرحلة ما بعد حرب الريف على وجه الخصوص، حيث عرفت المنطقة نزوح أعداد كبيرة من الإسبان من عسكريين ومعمرين ومدنيين، وبداية ظهور مدن جديدة^(١٤) وتوسع المدن القديمة، واستولى المعمرون الإسبان على الكثير من الأراضي الزراعية الخصبة لإقامة مزارع وضيعا يكون إنتاجها موجهاً بالأساس للتصدير إلى أوروبا، أما الريفيين الذين كانوا يحققون نوعاً من الاكتفاء عن طريق التبادل والمقايضة بين مناطق الجبال والسهول، وبين الأراضي المسقية والبورية، وبين مناطق إنتاج الحبوب والقطن وتلك التي تنتج الخضروات والفواكه أو الفواكه الجافة، صار جزء مهم من إنتاج أراضيهم موجهاً إلى المدن المتنامية باستمرار أو لسد حاجيات الثكنات العسكرية الإسبانية، خاصة مع تزايد احتياجات أولئك الفلاحين المتزايدة إلى التوفر على المال ليتمكنوا من اقتناء المنتجات الأوربية التي صارت تغزو أسواقهم مثل القهوة والمشروبات المحلاة والغازية والسجائر وغير ذلك.

أمام هذه التغيرات المفاجئة بدأت تتفشى ظاهرة الهجرة إلى المدن، وكانت لهذه الهجرة دوافع أخرى تضاف إلى تدهور وضعية الفلاح، منها الرغبة في

برشلونة ٣٦٠٨١، التعاونية العسكرية في برشلونة ٩١٧٥. المجموع: ٥٩٥٤٧ بسيطة.

وبما أن المبلغ المتاح لهذه المسابقة الأولى كان ٤٧٥٠٠٠ بسيطة، لم يتم توزيع ٤١٥٤٥٣، والتي أضيفت إلى المبلغ الذي سيتم توزيعه في الجولة الثانية. وفي الجولة الثانية، جاء ٥١ من مقدمي الطلبات، تم قبول اثنين منهم فقط (La Constructora Obrera من برشلونة، و La Iberica من إشبيلية)، حيث أعطي لإحدى هذه الشركات ٢٢٥٠ بسيطة وللأخرى ٢٠٠٠، وبقي مبلغ ٤٢٩,٤٩٠ بسيطة من المبلغ الإجمالي المخصص، دون توزيع أو ليوزع بطرق استثنائية. فإجراءات تنفيذ قانون ١٩١١ للدور الرخيصة كانت تحيطه الكثير من التعقيدات، ولذلك، وبناء على طلب معهد الإصلاح الاجتماعي، قدم وزير العمل مشروع قانون جديد إلى الكورتيس، معدلاً للأول من حيث إضافة إجراءات أكثر تحفيزاً^(١٧).

وأمام الحاجة الملحة، أدخلت لاحقاً تعديلات على القوانين، وعرف السكن الاقتصادي بإسبانيا تطوراً مهماً وأنجزت الكثير من المشروعات السكنية، ففي العهد الفرنكوي مثلاً، كتب صحافي إسباني في سياق ذكره لمزايا إسبانيا الوطنية عن المرحلة الجمهورية، فقال إن قطاع البناء من أكثر القطاعات التي تم فيها فقدان العمل خلال الفترة الجمهورية. وفي إطار حكم نظام فرانكو، قامت وزارة العمل، بالتعاون مع المعهد الوطني للإسكان، بعمل جيد لصالح الطبقات المحرومة، وهو بناء «الآلاف والآلاف» من المنازل التي حلت مشكلة السكن المحففة، وبذلك تم في نفس الوقت علاج مشكلة البطالة بالنسبة للعاملين في هذا القطاع. ولإقامة الدليل على كلامه أتى بمثال حي، حيث أشار إلى أن المؤسسات المذكورة كانت في ذلك الوقت تدارس مشروع إنجاز ١٣٦٠٠٠ سكن لفائدة العمال الفقراء من ريفيين وحضرين^(١٨). وقد استمر السكن الاقتصادي بإسبانيا إلى فترات متأخرة. وكذلك ظهرت الحاجة إلى الدور الرخيصة في المنطقة الخلفية أيضاً، فكانت هناك مجموعة من الإنجازات.

العشرين. فقبل ظهور التشريع القانوني لمشروعات الدور الرخيصة المتمثل في قانون ١٢ يونيو ١٩١١^(١٣)، كان هناك تأثير بمجموعة من التشريعات والتجارب الأوروبية في هذا المجال، وخاصة القانون الفرنسي لسنة ١٨٩٤ للسكن الاقتصادي «loi des habitations à bon marché»، والمعبر عنه اختصاراً ب HBM^(١٤) أو قانون سيفغريد. فمع اكتمال العملية التشريعية لمسألة السكن الرخيص في إسبانيا بصدور القانون المذكور، بل وبعد ذلك بأشهر، في ٢٨ نوفمبر ١٩١٢، كان سيفغريد لا يزال أمام مجلس النواب الفرنسي للدفاع عن مقترح قانون يتعلق بخطط التسيق الحضري وتوسع المدن، مدعوماً في ذلك من طرف المتحف الاجتماعي Musée Social^(١٥)، ما يعني أن هذا كان موجة عامة متزامنة تقريباً.

إن قانون عام ١٩١١، رغم أهميته، إلا أن نتائجه الإجرائية تعرضت في السنوات الأولى للكثير من النقد، ذلك أن القانون في نظر المشتغلين في مجال البناء يحتاج إلى التبسيط والتطوير عن طريق الإضافات، وذلك ما حدث مع القانون الملحق في ١١ أبريل ١٩١٢. ومع الكثير مما كان ممكناً من التأويلات، كان من شأنه أن يعطي نتائج أفضل. ولكن ما أنجز استناداً إليه خلال تسع سنوات كان قليلاً، والسبب هو قلة التحفيز، إذ «ليس عدداً قليلاً من المؤسسات والأفراد، أولئك الذين بنوا واستمروا في بناء منازل رخيصة، لكن دون الاستفادة من المزايا^(١٦)». ونتيجة لذلك كان إقبال المقاولات وشركات البناء على صفقات الدور الرخيصة ضعيفاً، كما كانت هناك صعوبات تتعلق بتوفر جميع الشروط المطلوبة، ففي ٣٠ مارس ١٩٢١ أعلنت الجريدة الرسمية بأوامر ملكية عن إجراء مناقصة، لتوزيع مبلغ ٩٥٠٠٠٠ بسيطة لدعم المؤسسات والأفراد لبناء الدور الرخيصة. وفي أول جولة مناقصة مفتوحة، شاركت فقط تسع مؤسسات، وحصلت فقط ستة منها على الدعم حسب توفر كل الشروط القانونية، وهي: الجمعية الكاسيريسية للإغاثة المتبادلة (كاسيريس) ١٥٠٠ بسيطة، تعاونية الدور الرخيصة لسان لورانثو بالإسكوريال ٤٩٥٠، تعاونية الصحفيين في أوفييدو ٦٦٦٢، تعاونية عمال البناء في سلامانكا ١١٧٩، تعاونية الصحفيين في

رابعاً: الدور الرخيصة في المنطقة الخلفية

تمثلت مشروعات الدور الرخيصة أو السكن الاقتصادي لمنطقة الحماية الإسبانية في شمال المغرب، في مجموعة من المنازل التي عملت على بنائها الهيئات العمومية والحكومية لفائدة فئات معينة من المجتمع، منها موظفي الدولة، وبعض الأسر ذات الدخل المحدود، والمحرومة من السكن اللائق. كانت خطة رسمتها الإدارة لتقديم حلول لمشكلة أزمة السكن في مدن شمال المغرب، على غرار ما كان في إسبانيا. وتم اختبار تجربة نماذج معمارية توافرت فيها الشروط الدنيا اللازمة فيما يتعلق بالخصوصية والكلفة^(١٩).

مع التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفها منتصف الثلاثينات، ازدادت الحاجة إلى دينامية فيما يتعلق بمسألة السكن، ولذلك قدم مدير المنافع العامة مقترحا للحكومة بإحداث وحدات من الدور الرخيصة بناءً على ما يلي:

- إن حالة الفقير والعامل في البلد جد سيئة من حيث السكن وقلة العمل مع أن له الحق في أن يعيش حياة مستقرة.
- يجب الاعتناء بالفقير حتى يصبح راضياً ولا تتسمم أفكاره.
- لتحقيق الفكرة يجب تأسيس «لجنة الدور الرخيصة» مهمتها إنجاز تصميم لمائتي دار مثلاً ويسكن نصفها المسلمون ونصفها الإسبان.
- يمكن أن تصل تكاليف كل دار إلى نحو ست آلاف بسيطات ويجب أن تؤخذ من الأغنياء أصحاب الأملاك، حيث يجب أن يتنازلوا عن جزء من أكريتهم لأنها أكرية جافية وفاحشة^(٢٠).

من الواضح أن مشروع كهذا، كان من الطبيعي أن يتفق معه الجميع من الناحية المبدئية، ولكن تبقى المشكلة الأساسية هي المتعلقة بالتمويل، ولذلك شاع أن البلدية قررت سن ضريبة على المباني تتراوح بين خمسة إلى أربعين في المائة لغاية تحقيق المشروع، ولكن كان هناك من لم ترقه الفكرة من حيث التركيز على المباني فقط، «لأنها قد تخلص من المساهمة كثير من الأغنياء الذين اغتتوا من التجارة أو الفلاحة، بينما لن ينجو منها كثير من الفقراء ممن لهم حظ يسير في دار أو دكان»،

هذا حسب جريدة الريف، والتي اقترحت بدل ذلك أن تقدر اللجنة الميزانية العامة للمشروع وتقسمها على الشهور حسب مدة إتمام المشروع، وتضع لوائح للأغنياء عامة ثم تفرض على كل منهم قدرًا يتناسب مع ثروته، أو تخصص الحكومة صندوقاً خاصاً لذلك وتترك الضرائب والأكرية على حالها^(٢١).

مهما كانت الفئة التي فرضت عليها الضرائب، فقد مضت الحكومة في اتجاه تحقيق المشروع، وحتى بالبحث عن مزيد من الشركاء والمساهمين، وخاصة الشركات، فعلى سبيل المثال، تبرعت شركة (لا بالنسيانا) للنقل سنة ١٩٣٧ بمبلغ ١٨٠٠٠ بسيطة إسبانية لصالح مشروع الدور الرخيصة المخصصة للمسلمين، كما تبرع مديرها بنفس القدر^(٢٢)، ففي شهر ماي من هذه السنة دشنت البلدية مجموعة من المنازل الرخيصة ووزعتها على مستحقيها^(٢٣).

بالنسبة للفئات المستفيدة من السكن الرخيص فقد كانت في البداية تتمثل أساساً في بعض الفئات كالمجندين والمتقاعدين أو المعطوبين منهم، وموظفي بعض القطاعات المعروفون بالفقر والحاجة، ثم صارت الصحافة أحياناً تتدخل وتقترح الفئات التي تراها أكثر استحقاقاً للاستفادة، ففي شهر مارس ١٩٤١ كتبت جريدة الوحدة المغربية تحت عنوان "اقتراح إنساني" ما يلي: "منذ مدة أتمت بلدية العاصمة بناء عدة دور رخيصة منحها لمعطوبي الحرب، وهذا عمل لا نرى فيه إلا الإحسان والرفق، غير أننا نقترح اليوم عليها اقتراحاً ليس في العمل به إلا الإنسانية الكاملة والإحسان المطلق أيضاً، ذلك أن يد العمال تعمل بجهد ونشاط في بناء عدة دور رخيصة على نفقة البلدية... قبالة رياض باب الرموز^(٢٤) (...) نقترح على المجلس البلدي أن يخصص هذه الدور لموظفي البلدية الضعاف والحراس والكناسين وقباض ضرائب السوق وغيرهم"^(٢٥).

حين شغل المهندس ألفونسو دي سييرا أوشوا Alfonso de Sierra Ochoa منصب المهندس المعماري لمدينة تطوان، وكان ذلك مرتين: (١٩٤٥-١٩٤٩) و(١٩٥٥-١٩٥٩)، كان يدافع عن تحسين الخدمات البلدية لإدارة المناطق الحضرية، وكذلك إنجاز السكن الاقتصادي لصالح الأسر الأكثر فقراً^(٢٦). لقد شغلته

في هوامش بعض المدن وهي صغيرة المساحة ومن طابق واحد وبسيطة إلى حد تشابهها مع المساكن الريفية البسيطة.

كان من نماذج السكن الاقتصادي المنجزة في العاصمة تطوان: الحي السكني للجنود المغاربة (١٩١٧-١٩١٩)، المجمعين السكنيين «الجنرال» و«إسبانيا» لقدماء المحاربين المغاربة والإسبان (١٩٣٦-١٩٣٩)، البناية السكنية لموظفي بلدية تطوان (١٩٤٠-١٩٤٢)، أحياء السكن الاقتصادي «غارسيا فالينيو» و«مولاي الحسن» (١٩٥٣-١٩٥٥)^(٣٢)، ومجموعة البنايات السكنية لموظفي المخزن سنة ١٩٥٥^(٣٣).

في حي (باريو مائقة) الذي كانت فيه خلال الثلاثينات كثير من البنايات التي أنجزت من طرف الأسر الفقيرة (مغربية وإسبانية)، والتي كانت خارج إطار المدينة الرسمية، وكان الفرق بين الاثنين يجسد الفرق بين «تطلعات الحدائق والتمسك بالتقاليد». في هذا الحي، ويجوار المدينة الرسمية أنجزت أولى المشروعات السكنية العمومية لفائدة قدماء المحاربين الإسبان والمغاربة المشاركين في جيش الجنرال فرانكو^(٣٤).

بني مشروع المجمع السكني (غارثيا فالينيو) كسكن اقتصادي لفائدة فقراء المغاربة، من طرف البلدية وبدعم مالي من الحكومة والقرض البنكي، من أجل إسكان فقراء الأحياء الناشئة على سفوح جبل دراسة في المنطقة العليا للمدينة. وذلك في (١٩٥٣-١٩٥٤)، ويتكون المجمع من ٤٠٠ مسكن و٦٠ محلا تجاريا وسوق ومدرسة^(٣٥). وبنفس الطريقة والخصوصية، وكذلك الحجم وعدد المساكن بني مجمع (مولاي الحسن) (١٩٥٣-١٩٥٥)^(٣٦). أما المجمعات السكنية الفئوية فقد كانت هناك الكثير منها في أغلب مدن المنطقة، وخاصة أحياء الريكولاريس.

بالنسبة لمدينة الحسيمة (بيا سانخورخو) التي بدأت تتأسس تدريجياً مع الإنزال الاستعماري سنة ١٩٢٦، وفي عام ١٩٣٦، كانت تعيش فيها ٤٨٢٩ نسمة تسكن في ٦٠٠ مبنى، وفي عام ١٩٥١، كانت فيها ١٠٧٢٥ نسمة يعيشون في ١٨٨٤ مبنى، ويجوار المدينة المنظمة، ظهرت أحياء هامشية تسكنها الطبقة العاملة من الإسبان ذوي

مسألة السكن «كمهني ملتزم مع مدينة تطوان»، كان يهمله أن تأوي المدينة جميع سكانها، بدون تمييز، في سكن لائق حافظ للكرامة، والحد من الأحياء الهامشية التي لا تلجها البنايات التحتية الأساسية^(٣٧). وكذلك إدراكا منه لصعوبة الحصول على السكن اللائق بالنسبة للطبقات الضعيفة وذات الدخل المحدود. ولذلك بدأ البحث في السكن الاقتصادي. دافع عن إرساء سياسة إسكانية ذات أهمية، من خلال سن التشريعات، وتأسيس الوكالات التي ستتولى مسألة الإدارة والحسابات والوفاء بالوعود المالية لاتخاذ إجراءات على المديين المتوسط والطويل^(٣٨). وكان مخطط بناء المنازل الجديدة يسير وفق مجموعة من الاعتبارات كما حددها المهندس بيدرو موغوروثا Pedro Muguruza سنة ١٩٤٣ وهي:

- ١- الأكثر استعجالاً وفقاً للحاجة السياسية،
- ٢- الممكن وفقاً للإمكانات المالية،
- ٣- الأرخص من بين الصيغ التقنية،
- ٤- الأفضل شكلاً وفقاً للمعايير الصحية^(٣٩).

كانت الملاحظة الأساسية فيما يتعلق بالدور الرخيصة أو السكن الاقتصادي بالمنطقة الخلفية، هي أنه لا بد من التمييز بين السكن الفئوي، الذي خصص لفئات محددة (مقاتلي الريكولاريس، موظفي المخزن، موظفي البلدية...)، والسكن الذي خصص للفقراء من عامة الناس والذي كان دافعه الأساسي الحد من السكن العشوائي. كما يلاحظ تكريس فوارق كبرى حتى بين أنواع الوحدات السكنية المنجزة من حيث الموقع والحجم وعدد البيوت والعلو، وكذلك درجة التزيين^(٤٠). وهذا ما أقر به مدير الأشغال العمومية بيسيستي مارطوريل Vicente Martorell في مقال له عن إنجازات الجنرال باريلا، حيث قال إنه فيما يتعلق ببناء المنازل، لم يقيد نفسه بنمط أو نوع معياري محدد، ولكن بينما كان الحي يتكون، كان يكتسب تدريجياً خصوصيات معينة، وبذلك ترك في تطوان عينات معمارية رائعة^(٤١). وإنما نلمس هذه الفوارق البارزة بين أمثلة متعددة، منها مثلاً البنايات المخصصة لموظفي المخزن والتي تسمى (ديور الحجر) وراء السجن المدني بتطوان وما تتميز به من تناسق وجمالية وعلو، والدور المخصصة لمقاتلي الريكولاريس

قبل قوات الجبهة الشعبية (الروخوس)، وتم تهيئته بكثير من وسائل الرفاهية للجنود^(٤١)، وفوق ذلك، واهتماما بأسر الجنود المتزوجين بنى الجنرال غاليرا قرية لهم في محيط المنطقة بمكان يدعى كدية الرايدة، حيث تم بناء مائة وعشرة منازل، وكان المشروع لا يزال في توسع^(٤٢). وكانت هناك تجارب لبناء قرى بأكملها للمدنيين أيضا، كالتى تم بناءها في خميس الساحل، وهي بلدة بنيت لتحسين حياة مجموعة من الفلاحين، ونقلهم من «الأكواخ القديمة وغير الصحية»، للعيش في منازل حديثة شيدت وفق الطراز القروي الإسباني^(٤٣).

خاتمة

شكلت مشروعات الدور الرخيصة التي أنشئت في منطقة الحماية الإسبانية بشمال المغرب حلاً جزئياً لمعضلة السكن التي كانت نتاجاً طبيعياً للتطورات التي عرفتها المنطقة والمتعلقة بالتدخل الاستعماري وما رافقه من نزوح الإسبان واستيطانهم بشمال المغرب، ذلك أن ما تم إحداثه من بنايات رغم أهميتها لم تكن كافية ولا كافية لإحداث حل نهائي لمشكلة السكن بالمنطقة، وكانت تستهدف بالدرجة الأولى فئات معينة من المجتمع دون فئات أخرى، فئات ذات دخل ولكنه دخل محدود، فالكثير من الطبقات الفقيرة الوافدة من القرى لم تكن تشكل فئة قائمة بذاتها ولم يكن لها أي دخل واضح، وهذه الطبقة للأسف لم يكن لها من يمثلها ويتحدث باسمها، وحتى الكتابات لا نجد فيها ما يشير إليها إلا في إشارات قليلة ومتفرقة تشير إلى وجود مشردين وعاطلين ونشالين وغير ذلك، وفي المقابل نجد لاحقاً لهذه الطبقة حضوراً مهماً في الأعمال الأدبية خاصة عند محمد شكري في روايته "الخبز الحافي" ومحمد أنقار في "باريو مالقا" وغيرهما.

إذا كانت هذه الفئة لم تستفد من السكن الاقتصادي وربما كان ذلك يرجع إلى أنها لم تكن من ذوي الدخل المحدود، بل هي طبقة بدون أي دخل أصلاً، وبالتالي لم تكن قادرة، أو لا تتوفر على ضمانات حتى على أداء تلك الأئمة الرخيصة التي كانت تحدد لتلك البيوت، فإنها استمرت في إقامة أكواخها في ضواحي المدن، وفي أفضل الأحوال إيجاد بيت بئس للكرء في الأحياء الهامشية أو في الدروب المظلمة للمدينة القديمة.

الدخل المحدود barrio de obreros، خاصة عمال الميناء، ومع مرور الوقت بدأ يتبلور حين بارزين للعمال الفقراء: barrio de latas، وbarrio chocolate. ولحد من تنامي ظاهرة الأحياء العشوائية، تم تمويل مشروع المساكن الرخيصة من طرف المؤسسات العمومية، حيث بنيت منازل لمسؤولي الأشغال العمومية قبل عام ١٩٣٤، كما بنيت دور رخيصة casas baratas لعمال الميناء في الأربعينات من طرف المجلس البلدي^(٣٧).

أما بالنسبة لبنايات العسكر فإن فرقة الريكولاريس بالحسيمة، والتي كانت تحمل الرقم ٥، بعد أن تم نقلها من الثكنات الميدانية، خاصة ثكنة أزغنغان، بني لها معسكر حديث تتوفر فيه كل الضروريات من ماء وكهرباء وحمامات وملاعب للرياضة وقاعات للجلوس ولعب الشطرنج وغيره، إضافة إلى قاعة التمريض والإسعافات الأولية^(٣٨)، كما افتتحت فيه قاعة للمسرح والسينما، وتم تثبيت مجموعة من مكبرات الصوت ليستمتع الجنود ببرامج الراديو والموسيقى وتتبع أخبار المباريات الدولية وغيرها من الأنشطة الرياضية أو الثقافية التي تهتم الفرقة، كما كانت فيها قاعة لتعلم وممارسة الهوايات والحرف اليدوية، وزينت الشوارع والأزقة بالحدائق والأشجار^(٣٩). إضافة إلى كل هذا واهتماماً بجنود الريكولاريس المغاربة وأسرههم تم بناء قرية لهم تتكون من مجموعة من المنازل ومسجد قريباً من المعسكر، بحيث كانت منازل مريحة مقابل أسعار متواضعة. وكان الطريف من المنشآت لدى هذه الفرقة هو المزرعة المنتجة، حيث كانت تربية البقر وإنتاج الألبان إضافة إلى تربية الدواجن والأرانب. وإضافة إلى الجنود أقيمت وحدات سكنية للضباط وضباط الصف والقواد لإيواء أسرههم^(٤٠).

وفي مدينة أصيلا كانت مجموعة الريكولاريس رقم ٩ تقطن في معسكر وصف بأنه «مدينة عسكرية رائعة»، محاطة بالمناظر الخلابة، الشوارع الطويلة المزينة بالأشجار الخضراء، والساحات الواسعة، والحدائق المعتنى بها، والميدان الرياضي الشاسع، إضافة إلى الموقع المتميز قرب البحر. لقد تم إصلاح هذا المعسكر وتوسيعه بعد تدميره إثر الهجوم والقصف المكثف من



Viviendas para los soldados musulmanes de Regulares

صورة رقم (٣)

منازل رخيصة مخصصة لجنود الريكولاريس المسلمين

100 años del protectorado Español en Marruecos 1912-2012,
Edición Centro de Estudios Hispano-Marroquí, Ayuntamiento
de Málaga (Servicio de Programas), 2012, p 87.

الملاحق



صورة رقم (١)

نماذج لمنازل في إحدى قرى جباله

المصدر: صورة من الفيسبوك، صفحة Tetuán Geo



صورة رقم (٤)

مشروع سكني أنجز لفائدة موظفي المخزن بتطوان (ديور الحجر)،
أليخاندرو موتشادا، م س، ص ١٠٩.



صورة رقم (٢)

نماذج لمنازل قديمة من منطقة الريف

المصدر: صفحة مراد الحنكاري Mourad El Hankari على الفيسبوك.



صورة رقم (٥)

صور للمجمع السكني «الجنرال فرانكو» بحي باربو مالقة بتطوان
وعملية تسليم الشقق. أليخاندرو موتشادا، م س، ص ٧٠-٧١.

الإحالات المرجعية:

- Investigación Urbanística, nº 36, primera Edición, y impresion, Edita: Instituto Juan Herrera, impr: Faster, San Francisco de Sales, Madrid, 2003, p 23.
- (15) Ibid, p 36.
- (16) Eduardo Gallego, «La construcción de casas baratas y el apoyo del Estado», Revista (La construcción moderna), Año XVIII, Num 23, Madrid, 15 Diciembre de 1920, p 1.
- (17) «Casas baratas, Resultado de los concursos de subvención del Estado en 1920-21», Revista (La Construcción Moderna), Año XIX, Num 7, Madrid, 15 Abril 1921, pp 65-66.
- (18) Luis Valterra, «el problema del paro obrero, lo que fue y que es», el diario ABC, (Madrid), 05/10/1945, p.14
- (19) «السكن الاقتصادي 1912-1906» (دون ذكر الكاتب)، ضمن كتاب: **تطوان التحدي الحديث، 1933-1943، ألفونصو دي سييرا أوشووا ومسألة المسكن، م س، ص 53.**
- (20) أخبار محلية، **جريدة الريف، ع 34، السنة الأولى، 13 شوال 1350، 28 دجنبر 1936، ص 2.**
- (21) نفسه.
- (22) **جريدة الريف، ع 69، الاثنين 22 صفر 1356، 3 ماي 1937، ص 3.**
- (23) جاء في بيان للسكترارية العربية لمجلس الأشغال البلدية بتطوان يوم 2 ماي 1937 أنه «عند منتصف الساعة العاشرة غادر رتل من السيارات باب دائرة البلدية قاصدا الدور الرخيصة التي دشنت في ذلك اليوم وسلم مفاتيحها سعادة الباشا الرئيس السيد محمد أشعاش إلى من يستحقها من الضعفاء ورفيقي الحال، وكان في معية سعادته سيادة الخليفة الرئيس بالبلدية والسادات الأعضاء، وبهذه المناسبة فاه العضو السيد الحاج عبد الله الفاسي بكلمة شكر لسيادة المهندس البلدي السنيور (كوادري) لما أبداه من النشاط أثناء وجوده بالبلدية، أما تلك الدور فهي عبارة عن محلات واسعة يتخللها النور الكافي والهواء الطلق وقد شيد بناؤها حسب الطرق الصحية وجمعت من أسباب الراحة والهناء الشيء الكثير».
- «مجلس الأشغال البلدية بتطوان في حفلات 2 مايو سنة 1937»، **جريدة الوحدة المغربية، السنة الأولى، العدد 20، الاثنين 28 صفر 1356، موافق 1. ماي 1937، ص.7.**
- (24) هي المنازل المعروفة باسم (كاسا بلوكي) قرب رياض العشاق بين طريق سبتة والشارع المؤدي إلى باب العقلة.
- (25) "اقتراح إنساني" ضمن عمود (همسات)، **جريدة الوحدة المغربية، ع 174 السنة الخامسة، 10 صفر 1360. موافق 14 مارس 1941، ص 2.**
- (26) أليخاندرو موتشادا، م س، ص 30.
- (27) نفسه، ص 45.
- (28) نفسه.
- (29) نفسه، ص 53.
- (30) جاء في كتاب أليخاندرو موتشادا المحال عليه (ص 47) أن أهم ما يلاحظ في أرشيف مكتبة فيثيتي أليكساندري، هو وجود تنوع كبير في نماذج البناءات بين وثائق المهندس ألفونصو ديسبييرا: مساكن
- (1) كلمة بالعامية المغربية تعني نوع من الكنبات تستعمل للجلوس في صالونات الضيافة في أغلب البيوت المغربية.
- (2) محمد وهبي، "تطوان منذ سنتين وأثر الرحلة الأولى في نفسي"، **جريدة الوحدة المغربية، ع 109، السنة الرابعة، 22 شوال 1359 موافق 22 نونبر 1940، ص.3.**
- (3) «بيان عام عن الجمعية الخيرية الإسلامية»، **جريدة الريف، ع 30، السنة الأولى، الخميس 19 شوال 1350، 31 دجنبر 1936، ص.3.**
- (4) جمع بركة وهي الكوخ بالعامية المغربية.
- (5) "مدينة القصدير" (ضمن عمود: همسات)، **جريدة الوحدة المغربية، ع 169 السنة الخامسة، 10 محرم 1360. موافق 7 فبراير 1941م، ص.4.**
- (6) محمد وهبي، "شفشاون منذ سنتين"، **جريدة الوحدة المغربية، ع 161 السنة الرابعة، 6 ذي القعدة 1359هـ موافق 6 دجنبر 1940م، ص.3.**
- (7) قد يكون لهذه المسألة علاقة بوضعية المرأة في المجتمع، فبينما نجد سكان جبالة وغمارة معروفون بالانفتاح وغياب الحرج من اختلاط الجنسين في الأسواق والأماكن العامة بما في ذلك البوادي، فإن الريفيون (الجهة الشرقية من المنطقة) كانوا معروفون بالصرامة في هذه المسألة، حيث كان الجنسان يعزلان عن بعضهما لدرجة أن النساء لا يقترب منهن الرجال الغرباء، والمنازل كانت تسيج حرمتها حتى لا تصلها عيون الفضوليين من خارج العائلة، وعرف الريف بانتشار ظاهرة أسواق النساء، حيث يمارسن البيع والشراء في الأمور التي تخصهن بحرية في مكان لا يلجح الرجال بتاتا.
- (8) أمين الريحاني، **المغرب الأقصى: رحلة في منطقة الحماية الإسبانية، طبعة دار المعارف مصر، 1939، ص.434.**
- (9) كانت منطقة الريف قبل التدخل الإسباني كلها عبارة عن بادية منذ أن اندثرت مدنها الوسيطة (بادس، النكور، غساسسة...)، أما مدنها الحالية مثل الحسيمة والناظور وبقية المدن الأصغر حجما فكلها مدنا حديثة تأسست وبدأت في التوسع ابتداء من العشرينات من القرن الماضي.
- (10) بلقاسم الجطاري، «القيمة الوثائقية للنص الشعري الأمازيغي بالريف حول ظاهرة الهجرة»، **الهجرة في الثقافة الأمازيغية، أعمال ندوة منظمة من طرف مركز الدراسات الفنية والتعبير الأدبية والإنتاج السمعي البصري بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالتعاون مع الكلية المتعددة التخصصات بأسفي يومي 12 و13 دجنبر 2007، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 20، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص 39.**
- (11) قحط في المغرب: معركة الحنطة في المنطقة (منشور مجهول الكاتب)، مطبعة المخزن بتطوان، 1946، ص.10.
- (12) أليخاندرو موتشادا، **تطوان التحدي الحديث، 1933-1943، ألفونصو دي سييرا أوشووا ومسألة المسكن، معهد سيربانيتيس، تطوان، 12، ص 54.**
- (13) لمراجعة النص الكامل لقانون الدور الرخيصة، أنظر: **Gaceta de Madrid, Num 164, 13 Junio 1911, pp 755-758.**
- (14) Maria A. Castrillo Ramon, «Influencias Europeas sobre "Ley de casas baratas" de 1911: el referente de "la loi des habitations à bon marché" de 1894», Cuadernos de

اقتصادية للفئات المغربية الفقيرة، وكذا الفئات الراقية، ومرافق الأحياء أو مساكن منطقة الحماية الإسبانية...

(31) Vicente Martorell Otzet, «Varela, las obras publicas y las comunicaciones», pp 8-10, Revista Marruecos, ano 3, Numero 25, Abril 1951, Tetuan, p 9.

(٣٢) تم تصميم وتنفيذ مشروع حي السكن الاقتصادي للمغاربة الساكنين بحي مولاي الحسن في سنة 1953 باقتراح من المهندس ألفونسو دي سييرا، وقد قدم فيه مجموعة تتكون من عدة مجمعات للسكن مختلفة الأنواع من حيث عدد الشقق ومنخفضة العلو، وبلغت طاقتها الاستيعابية 400 مسكن. أليخاندرو موتشادا، م س، ص ٥١.

(٣٣) أليخاندرو موتشادا، م س، ص ٥٣-٥٥.

(٣٤) نفسه، ص ٧٣.

(٣٥) نفسه، ص ١٠٣.

(٣٦) نفسه، ص ١٠٧.

(37) Antonio Bravo Nieto, «arquitectura y estructura urbana en el Rif Ccentral durante la primera mitad del siglo XX»,(pp 19-76), **Le patrimoine dans les montagnes rifaines: état et perspectives**, Publications de l'Institut Royal de la Culture Amazighe, Série: Etudes et Recherches no 40, Imprimerie El Maarif Al Jadida- Rabat/2013, pp 45-46.

(38) «Grupo de fuerzas regulares indigenas de infanteria de Alhucemas numero 5», (pp 11-13), **Revista Marruecos**, primer año, numeros 8 y 9, Julio y Agosto 1949, p 12.

(39) Ibid, pp 12-13.

(40) Ibid, p 13.

(41) «Una visita al grupo de regulares de Arcila, importancia de su obra social», (pp 30-31), **Revista Marruecos**, primer ano, numero 7, Junio 1949, p 30.

(42) Ibid, p 31.

(43) «La callada y admirable labor de la junta Rural del Territorio del Lucus», **El Avisador de Larache**, Numero extra – ordinario, Marzo 1946 , p 35.